بيان سلطنة عُمان

أمام المؤتمر الاستعراضي الحادي عشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

نيويورك، ٢٧ ابريل – ٢٢ مايو ٢٠٢٦م

يلقيه

سعادة السفير عُمر بن سعيد الكثيري

المندوب الدائم

سعادة الرئيس (دونج فييت)،

أصحـــاب المعالي والسعـادة،

تتقدم سلطنة عُمان لكم ولجمهورية فيتنام الصديقة بخالص التهنئة بمناسبة انتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر، مؤكدة دعمها الكامل لجهودكم في إدارة أعماله بما يفضي إلى نتائج توافقية تعزز الثقة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتُسهم في الحفاظ على مكانتها كإطار قانوني دولي رئيسي في هذا المجال.

وتؤكد سلطنة عُمان تأييدها لما ورد في بيان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبيان المجموعة العربية وبيان حركة عدم الانحياز، وتشدد على أن الحفاظ على مصداقية المعاهدة واستدامتها يظل مرهوناً بالتنفيذ الكامل والمتوازن وغير الانتقائي لالتزاماتها، وبما يكفل تحقيق التوازن بين ركائزها الثلاث.

سعـادة الرئيـس،

تنطلق سلطنة عُمان في مواقفها من التزام راسخ بمبادئ القانون الدولي، وبأهمية العمل متعدد الأطراف، وبالدعوة إلى معالجة التحديات الأمنية من خلال الحوار وبناء الثقة. وفي هذا السياق، ترى سلطنة عُمان أن استمرار التحديات المرتبطة بنزع السلاح النووي، في ظل محدودية التقدم المحرز، يستدعي إعادة التأكيد على الالتزامات القانونية القائمة، والعمل على ترجمتها إلى خطوات عملية تدريجية تعزز الثقة وتدعم الاستقرار.

كما تؤكد أن استمرار تطوير الترسانات النووية، وتعاظم دورها في السياسات الأمنية، يثير القلق ويستدعي تعاطياً مسؤولاً ومتدرجاً يوازن بين الاعتبارات الأمنية والالتزامات الدولية، وبما يُبقي الهدف النهائي المتمثل في التخلص التام من الأسلحة النووية ضمن أولويات المجتمع الدولي.

سعـادة الرئيـس،

ترى سلطنة عُمان أن تعزيز فعالية نظام عدم الانتشار يتطلب معالجة أوجه القصور القائمة، وفي مقدمتها غياب عالمية المعاهدة. ومن هذا المنطلق، تجدد دعوتها لانضمام جميع الدول غير الأطراف إلى المعاهدة كدول غير نووية، وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة، بما يسهم في تعزيز الثقة ويحد من التوترات الإقليمية.

كما تؤكد سلطنة عُمان على أهمية الحفاظ على الدور الفني والمستقل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتمكينها من الاضطلاع بولايتها وفق معايير مهنية، بعيداً عن أية اعتبارات قد تؤثر على حيادها.

وتشدد سلطنة عُمان على أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تمثل حقاً أصيلاً للدول الأطراف، وعنصراً مهماً في دعم جهود التنمية المستدامة، وهو ما يستدعي تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، وتيسير نقل التكنولوجيا والمعرفة، بما يحقق المنفعة المشتركة دون قيود تتجاوز الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة.

سعـادة الرئيـس،

تولي سلطنة عُمان أهمية خاصة للتطورات في منطقة الشرق الأوسط، انطلاقاً من قناعتها بأن تحقيق الأمن والاستقرار المستدامين في المنطقة يتطلب معالجة شاملة لمصادر التوتر، وفي مقدمتها مسألة أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الإطار، تجدد سلطنة عُمان تأكيدها على الأهمية البالغة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، باعتبارها ضرورة استراتيجية لتعزيز الأمن الإقليمي. كما تؤكد أن قرار عام ١٩٩٥م بشأن الشرق الأوسط لا يزال قائماً وملزماً حتى تحقيق أهدافه، وأن تنفيذه يتطلب تضافر الجهود الدولية والإقليمية، بما في ذلك من قبل الدول الراعية للقرار، وبالتنسيق مع دول المنطقة.

وترحب سلطنة عُمان بالتقدم المحرز في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء هذه المنطقة، وتؤكد، في هذا السياق، حرصها، بصفتها رئيسة للدورة السابعة للمؤتمر، على مواصلة الدفع بالعملية قدماً بروح توافقية وبنهج تدريجي، بما يسهم في تهيئة الظروف الملائمة لانخراط جميع الأطراف المعنية، وصولاً إلى ترتيبات متفق عليها تعزز الأمن الجماعي في المنطقة.

سعـادة الرئيـس،

تؤكد سلطنة عُمان على أهمية تجنب التصعيد في الخطاب أو الممارسات المرتبطة بالأسلحة النووية، بما في ذلك التهديد باستخدامها، لما لذلك من تداعيات خطيرة على السلم والأمن الدوليين، وتدعو إلى تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من هذه المخاطر من خلال الحوار والالتزام بالقانون الدولي.

كما ترى سلطنة عُمان أن التطورات التكنولوجية المتسارعة تستدعي متابعة دقيقة من المجتمع الدولي، بما يضمن توظيفها بشكل مسؤول لا يؤثر سلباً على الاستقرار الاستراتيجي.

سعـادة الرئيـس،

إن سلطنة عُمان، انطلاقاً من نهجها القائم على التوازن والاعتدال، تؤكد أن التقدم في هذا الملف يتطلب مقاربة واقعية وتدريجية، قائمة على بناء الثقة وتعزيز التوافق، وتدعو إلى التركيز على تحقيق نتائج عملية، حتى وإن كانت مرحلية، بما يسهم في إعادة الزخم إلى مسار المعاهدة.

وفي الختام، تجدد سلطنة عُمان التزامها بالعمل مع جميع الدول الأطراف بروح بناءة، دعماً للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نزع السلاح ومنع الانتشار، وتحقيق عالم أكثر أمناً واستقراراً.

وشكراً،